

الضياء

صدر العدد الأول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

في زيارته المرتقبة إلى الولايات المتحدة: المالكي يبحث الوضع الأمني في العراق والملف اللبناني

بهرام وكالات

يلتقي الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الثلاثاء القادم في واشنطن في إطار الجهود الرامية للسيطرة على الوضع الأمني في العراق. وسيبحث بوش مع المالكي سبل تعزيز الوضع الأمني في العاصمة العراقية، ومن ضمنها نشر عدد أكبر من القوات الأمريكية فيها، ويبرمى اللقاء لاتفاق على تعزيز الوضع الأمني في البلاد التي تشهد تنامياً لأعمال العنف المسلح.

المالكي تحدث عن أسباب زيارته المرتقبة للولايات المتحدة الأمريكية وقال سأحتمل معي عدة ملفات على رأسها الملف الأمني وتسليح الجيش وتسليم الملفات الأمنية في بقية المحافظات.

وإستطرد "إضافة إلى الملف الخطير وهو ما يتعلق بالعمليات العسكرية في لبنان حيث سنناقش مع الولايات المتحدة ومع الأمم المتحدة الوضع في لبنان لأن له انعكاسات على المنطقة".

من ناحية أكد البيت الأبيض ان الأزمة اللبنانية ستكون ضمن الموضوعات التي سيناقشها الرئيس الأمريكي جورج بوش لدى استقباله رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في اول زيارة له الى واشنطن منذ توليه

منصبه. وقال المتحدث باسم البيت الابيض توني سنو في لقاء مع الصحافيين ان "المالكي يترأس حكومة وحدة وطنية في العراق ومن ثم فهو سوف يعبر عن اراء حكومته حيال الأزمة اللبنانية". وردا على سؤال حول ادانة المالكي لاسرائيل على الرغم من ان الولايات المتحدة تحمل حزب الله اللبناني وسوريا وايران المسؤولية عن الأزمة الحالية قال سنو ان "الرئيس بوش ملم براء الحكومة العراقية حيال الوضع في لبنان وهو يحترم هذه الراء ويتطلع الى الحديث مع رئيس الوزراء العراقي عنها". واذ ان من حق العراق ان يختلف مع الولايات المتحدة لانه دولة ديمقراطية معتبر ان هناك اختلافات تحدث بين واشنطن وعدد من حلفائها حول الكثير من القضايا. واعتبر ان النقطة الرئيسية محل الاهتمام حاليا في العلاقات الأمريكية العراقية هي ضمان استتباب الامن في بغداد والتأكد من استمرار الديمقراطية في العراق على نحو فعال، مشيراً الى ان اولوية العمل لدى الحكومة العراقية هو العمل على حل هذه المشكلة.

وإشار البيت الابيض الذي يعرب عن خيبة امه من نتائج الخطة الأمنية المطبقة في بغداد منذ الشهر الماضي والتي لم تمنع ارتفاع وتيرة العنف، الى ان من المحتمل ادخال تعديلات ان على صعيد الاولويات او على صعيد



استخدام القوات المتوافرة. ووضح المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه ان "الاسباب الخمسة الاخيرة شهدت ارتفاعا في اعمال العنف في بغداد وتصاعدا في اعمال العنف الطائفي وسيبحث (بوش والمالكي في هذه المسألة) مطولا" خلال لقائهما المقرر الثلاثاء المقبل في البيت الابيض.

واضاف المسؤول "من الممكن جدا ان تحصل خلال هذا اللقاء اتفاقات ملموسة حول تغيير الاولويات وتغيير (في استخدام) الموارد المتاحة" مرجحاً

في معرفة ما اذا كان يجب استقدام قوات اضافية الى بغداد من مناطق اخرى في البلاد.

ومن المتوقع ان يلتقي رئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته الى واشنطن في الخامس والعشرين من تموز الجاري خطاباً أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي في السادس والعشرين من هذا الشهر. ويعتبر اللقاء خطاباً أمام جلسة مشتركة للكونغرس من الفرص النادرة التي لا يحظى بها سوى اقرب حلفاء الولايات المتحدة.

وقال الرئيس العراقي جلال الطالباني في مؤتمر صحفي ان "الهيئة العليا للمصالحة ستبدأ أعمالها بالاتصال مع قوى سياسية عراقية مشتركة في الحكومة وغير مشتركة، وقوى معارضة، ورجال دين من مختلف الطوائف، ايزيدية ومسيحية وصابئة ومسلمة".

وكان الرئيس العراقي جلال الطالباني قد أعلن تأييده لخطة تصالح مكونة من ٢٤ بنداً يتبناها المالكي. وقال في مؤتمر صحفي عقد خلال لقائه عدداً من القادة العراقيين إنه "يؤيد مبادرة المالكي ويتمنى لها النجاح".

الى ذلك، قال عدنان ثابت، المستشار الأمني لوزير الداخلية "بحسب مصادر صحفية" ان "خطة أمنية جديدة سيتم مناقشتها مع رئيس الوزراء نوري المالكي اليوم الاحد"، موضحاً ان "تصاعد اعمال العنف الطائفي يقلق وزارة الداخلية خصوصاً في الجانب المتعلق باحتمال استخدام لباس قوات وزارة الداخلية في تنفيذ بعض الاغتيالات وعمليات الخطف". وشدد على ان قوات الداخلية برينة من هذه الاعمال والمتورطين يحتملون على الاجهزة الامنية". وأشار الى "النقص القبيض على متورطين في صناعة لباس قوات الداخلية وتزوير أوراق السيارات الحكومية".

قائد أميركي: المسلحون يستهدفون الجيش العراقي بدلا من قوات التحالف

حين انتهزت قوات الشرطة العراقية في محافظة نينوى واحتدم القتال بين القوات الأمريكية والمسلحين في مدن الموصل وتلعفر.

وتصاعدت حدة العنف في العراق خلال الاسباح الاخيرة وخاصة حول بغداد بينما يسعى الزعماء العراقيون لتطوير خطة مصالحة وصفها رئيس الوزراء نوري المالكي بانها الفرصة الاخيرة لاحتلال السلام.

وقال شيلدن ان الصراع الطائفي لم ينتقل الى الشمال حيث محافظة نينوى.

واضاف "هذا لا يعني انه لا توجد كيانات هنا ترغب في اطلاقه" مشيراً الى هجوم انتحاري وقع حديثاً.

وقال لكن الانباء الطبيعية هي ان الزعامة المحلية امكنتها التحدث الى الناس الذين يعيشون في المنطقة وان قوات الامن استطاعت الاحتفاظ بالسيطرة وانه لم تقع اعمال انتقامية.

وقال انه من المقرر ان تتولى القوات

المقرر الثلاثاء المقبل في البيت الابيض.

واضاف المسؤول "من الممكن جدا ان تحصل خلال هذا اللقاء اتفاقات ملموسة حول تغيير الاولويات وتغيير (في استخدام) الموارد المتاحة" مرجحاً

بأن يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي والذي لو استمر كما يريد اعداء فلسوف يلحق ابلغ الضرر بوحدة هذا الشعب وبعيق ادم بعيد تحقيق اماله في التحرر والاستقرار والتقدم". وشدد السيسستاني ابي بيته على "انني اكرر ندائي الى جميع ابناء العراق الغياري من مختلف الطوائف والقوميات بان يعوا حجم الخطر الذي يهدد مستقبل بلادهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدلها بالمحبة والحوار السلمي لحل كافة المشاكل والخلافات. على صعيد آخر أدانت محكمة جنائيات بغداد المركزية سبعة متهمين باحكام تراوحت بين السجن ١٥ سنة والاعدام شنقاً حتى الموت. ووضح بيان لمجلس القضاء الاعلى ان "الاحكام جاءت بعد ان ثبت تورط المتهمين بجرم قتل وسرقة".

الأمم المتحدة تدعو المراجع الدينية العراقية إلى تعريم القتل على الهوية

وقد اصدر اكبر مراجع النجف على السيسستاني فتوى جديدة بتحريم القتل على الهوية. وكان قاضي قد بدأ مشاوراته مع رؤساء الكتل ورئيس البرلمان محمود المشهداتي لعقد هذا المؤتمر حيث جرى عقد اول لقاء تشاوري بهذا الخصوص في المنطقة الخضراء. وكانت مشرحة بغداد قد اعلنت في وقت سابق انها تسلمت حوالي الف جثة من بغداد يعتقد انهم جميعا ضحية العنف الطائفي. وقالت مصادر حضرت اللقاء ان الهدف منه البحث عن الوسائل الكفيلة بإيقاف دوامة العنف المتزايد في بغداد والعراق عموماً. وازاد قد تتطور الى صيغة نهائية" بعقد مؤتمر يمثل الجميع. واستدركت المصادر قائمة "قبل الدخول في التفاصيل يجب ان توجد الارادة والنوايا الصادقة ومبادرات اولية لمعالجة الخلل". ووضحت ان

ووقت اصدر اكبر مراجع النجف على السيسستاني فتوى جديدة بتحريم القتل على الهوية. وكان قاضي قد بدأ مشاوراته مع رؤساء الكتل ورئيس البرلمان محمود المشهداتي لعقد هذا المؤتمر حيث جرى عقد اول لقاء تشاوري بهذا الخصوص في المنطقة الخضراء. وكانت مشرحة بغداد قد اعلنت في وقت سابق انها تسلمت حوالي الف جثة من بغداد يعتقد انهم جميعا ضحية العنف الطائفي. وقالت مصادر حضرت اللقاء ان الهدف منه البحث عن الوسائل الكفيلة بإيقاف دوامة العنف المتزايد في بغداد والعراق عموماً. وازاد قد تتطور الى صيغة نهائية" بعقد مؤتمر يمثل الجميع. واستدركت المصادر قائمة "قبل الدخول في التفاصيل يجب ان توجد الارادة والنوايا الصادقة ومبادرات اولية لمعالجة الخلل". ووضحت ان

العراق.. الدار الكبير

الحرر السياسي

لن يجدي الإقتتال بين الأخوة نفعاً على أي فريق مهما ظن واعتقد بأن الكفة الراجحة ستحسم لصالحه في نهاية المطاف، فقد أثبتت تجارب ومآسي الشعوب ان الصراعات الأتنية والدينية والطائفية ليس فيها غالب ولا مغلوب وان جميع الأطراف المتحاربة تخرج منها خاسرة متضررة.

فاذا كانت لغة البندقية عديمة الفائدة ولا تؤدي الى تحقيق اهداف من يحملها ويستخدمها، إذن فمن أولى الركوز الى الحكمة والعقل الرشيد لفض الخلافات حفاظاً على حياة المدنيين الأبرياء وحماية للثروات والممتلكات الخاصة والعامة.

من دون شك، عبرت كل الأقطاب والفصائل العراقية في سدة الحكم وخارجها عن حرصها الشديد على وحد العراق وشعبه ولكن ما هو غريب حقاً أنها تدرك في الوقت نفسه خطورة استمرار العنف والاحتقان الطائفي والتجهيز القسري الذي يهدم السبيل لتجزئة الوطن الواحد الى كيانات هزيلة ومتناحرة.

لذا فإن الواجب الوطني يدعو الفرقاء المعنيين الى مراجعة حساباتهم وخطتهم والاتفات الى المصلحة الوطنية للعراق الذي هو بيت لكل مكونات الشعب العراقي.

أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والحياتية في البلاد يستدعي الجلوس على طاولة المفاوضات دون إبطاء وقيل أفلتت زمام الأمور، ولكن واضحا بأن من يرفض الحوار اليوم يسيطر على طلبه لاحقاً سواء بالرضاء أو بالأكراه الذي قد يفرضه المجتمع الدولي على الأطراف المتحاربة لحماية السكان المدنيين مثلما حدث في العديد من بقاع العالم.

رغم تقاسم الأزمة وتعاطف خطورة الأوضاع الداخلية، ما تزال الفرصة سانحة والحوار ممكناً للوقا والمصالحة الوطنيةوما ينتظره العراقيون من الجهات المتحاربة إقرار هدنة زمنية والتخلي عن نزعة الانتقام والتعصب الأعمى كي تستطيع الجهود السلمية القيام بواجبها لتقريب وجهات النظر وصولاً الى الأمن والاستقرار وبناء السلام على أرض دار السلام حيث ستتكلل مهادنة ودية الفترات التنجى وبيت محروسة في محافظة نينوى، وفي محافظة كركوك يجري مسح شامل للابنية التراثية.

اختيار عارف الشاهين رئيساً جديداً للمحكمة الجنائية التي تعاكس صدام ومساعديه

بهرام متابعات

اعلنت المحكمة الجنائية العراقية العليا التي تضطلع بمهمة محاكمة رئيس النظام السابق صدام حسين ومساعديه بنحو ١٣ قضية عن اختيار القاضي عارف الشاهين رئيساً جديداً لها عقب وفاة رئيسها السابق القاضي جمال محمد مصطفى. ومن أبرز القضايا التي يخضع صدام حسين ومساعدوه للمحاكمة فيها قضايا الدجيل والافلال واحداث عام ١٩٩١ وقتل تجار عراقيين واعداد سياسيين من احزاب وطنية وقتل رجال الدين وغزو النظام البائد لدولة الكويت. وقال بيان صادر عن المحكمة الجنائية العراقية العليا انه "بالنظر لوفاء القاضي جمال محمد مصطفى رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا ولشغور هذا المنصب فقد اجتمعت الهيئة التمييزية للمحكمة وتم انتخاب القاضي عارف الشاهين رئيساً للمحكمة اعتباراً من اليوم الموافق الثامن عشر من تموز لتتولى بذلك

التي كانت عليها واخر عام ٢٠٠٤

التي كانت عليها واخر عام ٢٠٠٤

دائرة التراث تنجز عدداً من الكشوفات المهمة على المباني والبيوت الأثرية في بغداد والمحافظات

بعض مرافقه.

من جانبه أوضح مسؤول مكتب المتابعة في وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار عبد الكريم فليح ان دائرة التراث شكلت لجنة متخصصة للإشراف على تطوير الروضة الكاظمية وتوسيع الصحن الشريف واعمال الصيانة في جامع الجوادين.

واضاف "ان لجنة اخرى شكلت لغرض اجراء الكشوف الموقفي على حمام البيض وجامع الاغوات وقنطرة التنجى وبيت محروسة في محافظة نينوى، وفي محافظة كركوك يجري مسح شامل للابنية التراثية".

العلماء في المدينة المقدسة، وكذلك قامت لجنة متخصصة بزيارة مبنى القشلة التراثية والاطلاع على سير الاعمال الجارية فيه".

واشارت المدير عام الى ان الدائرة قامت بسجس وتوثيق وتصوير عدد من البيوت التراثية في منطقة العواضية والكاظمية وهناك تعاون مشترك مع امانة بغداد لتوثيق واجراء كشف على عدد من الابنية التراثية في شارع الرشيد وخان كركوك.

وقالت "قمنا باجراء كشف موقعي على بنابه معهد الإدارة/ الرصافة للوقوف على طبيعة المبني واكتمالية اجراء اعمال الصيانة على

بغداد حيدر حصاد

كشفت وزارة الدولة للسياحة والآثار عن إنجاز دائرة التراث في الهيئة العامة للآثار والتراث عدداً من الكشوفات في بغداد والمحافظات.

وأوضحت مدير عام دائرة التراث الدكتورة عتام القصري، في بيان صدر عن الوزارة ان مهام دائرة التراث تنحصر بجرد المواقع التراثية وتوثيقها و اجراء الصيانة عليها.

واضافت وقالت الجهود خلال هذه الفترة بتنفيذ الخطة الموضوعية لاعمال الدائرة من خلال ارسال موفدين الى محافظة النجف الاشراف لمسح وتوثيق وتصوير مرافد